جهات متعددة تسهم في عرقلة وصول الاسمنت للمواطنين العرب

من اسعد الاسعد

تعتبر مادة الاسمنت، من المواد الاساسية في عملية البناء، ومع بداية الصيف يزداد الطلب على هذه المادة بشكل ملحوظ، وعلى الرغم من ان استيراد الاسمنت توقف منذ اكثر من سنة، الا ان المصانع الاسرائيلية الثلاث، لا تكفي لتغطية طلبات السوق لان هناك تلاعبا في عملية التسويق، في الضفة الغربية وقطاع غزة، مما ادى الى وقوع المواطن العربي ضحية هذا التلاعب، واضطراره الى التوجه الى السوق السوداء.

ويبدو واضحا ان اولوية توزيع مادة الاسمنت، تأتي لمشاريع الحكم العسكري في الضفة الغربية وقطاع غزة، ومن ثم لمشاريع الاستيطان المختلفة، وما يفيض عن هذا وذاك، ناهيك عن احتياجات الحكومة الاسرائيلية الاخرى وخاصة وزارة الدفاع، يوزع على المواطنين، ليس مباشرة وانما بطرق عديدة، اهمها، ان هذه المادة، توزع على الموظفين الكبار، وكبار التجار في المناطق المحتلة. بحيث تسلم الكمية لتاجر في مدينة، يتحكم فيها كما يشاء، الى حد ان احد التجار الكبار في الضفة الغربية تتراوح ارباحه اليومية من هذه المادة فقط بين ١٠ - ١٥ الف ليرة، صحيح ان هناك من يقاسمه في المبلغ المذكور، الا ان نصيب الاسد يظل من نصيبه.

كيف يتم التلاعب

يبلغ سعر طن الاسمنت الرسمي ٨٠٠ ليرة يضاف اليها ١٢ بالمائة ضويبة القيمة الاضافية، بدون اجرة النقل، والعتالة، اي ان الطن يكلف ٩٥٠ ليرة تقريبا، بما في ذلك الثمن، مضافا اليه ضريبة القيمة الاضافية، واجرة النقل والعتالة.

اما السعر في السوق السوداء فهو ١٢٠٠ ليره - على ارضه - اي في المحل - اذا اضفنا ٤٥ - ٥٠ ليره اجرة عتالة الى اجرة السيارة للطن الواحد، يصبح ثمن الطن الواحد في السوق السو داء ١٢٠٠ ليرة، بزيادة ٣٠٠ ليره عن السعر الرسمي.

خلال تحقيقي هذا، ذكر لي احد "العتالين" هذه الرواية تصور اننا نأخذ على كل عشرة طن ١٢٠ ليره، يأخذ صاحب المحل منا ٢٠ ليره، يقاسمنا حتى في عرق جبينا، واحنا مجبورين نفتل عنده، عشان هو الوحيد اللي بتيجيه البضاعة، - الاسمنت - وبالفعل، فإن الاسمنت يصل الى مدينة القدس بواسطة تاجر عربي واحد. وهو بدوره يتحكم بهذه المادة كما يشاء.

التجار يتقاسمون حصص المواطنين

احد المواطنين ذكر لي، كيف حصل على رخصة بتسلم عشرين طنا لورشته، وحين ذهب لاحد التجار لاستلام كميته، فاوضه التاجر على تقاسم الكمية مناصفة، والا فلن يأخذ شيئا، واضطر المواطن للرضوخ لحاجته الماسة لكل ذرة اسمنت في حينه، واضطر الى شراء حاجته المتبقية من السوق السوداء، ومن نفس التاجر وبسعر مرتفع.

وبلدية القدس ايضا، لا تعطي المواطنين العرب، رخصا بالاسمنت بقدر حاجتهم ليضطرون للبحث عن الاسمنت في السوق السوداء.

احد المواطنين علق قائلاً، في الفترة الاخيرة، بدأت بلدية القدس بتقنين الاسمنت للمواطنين العرب، ويبدو انها معنية بعدم توفير هذه المادة الاساسية للمواطنين، في محاولة لعرقلة النشاط المتزايد عند المواطنين العرب لاقامة ابنية جديدة.

وفي الفترة الاخيرة، اتصلت البلدية بشركة نيشر، واتفقت معها على عدم بيع اي تاجر عربي، بدون ترخيص من البلدية، واستغلت البلدية بعض الموظفين العرب للقيام بدور الوجاهة على تجار البلد والمواطنين وخدمة لمارب اخرى، وفي حينه اوقفت شحنات الاسمنت عن التجار العرب، الذين كانوا معروفين قبل عام ١٩٦٧ باتجارهم بهذه المادة، واعطيت الرخصة لتاجر وحيد، في معمل طوب في نفس مدينة القدس العربية، ولا ندري بالضبط كيف كانت توزع الارباح، لانهم ما لبثوا ان اختلفوا، واعطيت الرخصة لتاجر اخر في نفس المدينة، واقتصر استيراد الاسمنت عليه فقط.

والغريب في الامر ان الغرفة التجارية العربية في القدس تعرف هذا الامر بكل تفاصيله ولا تحرك ساكناً.

وقد علم ان بلدية القدس، تمنع مادة الاسمنت عن بقية التجار العرب، ولكنها لا تنسى ان ترسل لهم طلبات بدفع رسوم ضريبة المهن عن مواد البناء مع انه محظور عليهم استيراد مادة الاسمنت، التي هي العمود الفقري لتجارة مواد البناء، وقد علق احد تجار مدينة القدس على هذا التصرف بقوله، ان ذلك، محاولة لارهاق التجار العرب حتى يضطر المواطنون العرب للتوجه للتاجر الاسرائيلي، وحصر الاستفادة بالتجار الاسرائيليين، هذا من جهة، من جهة اخرى، فإن المواطنين يتوجهون الى الضفة الغربية، لشراء لوازم بناياتهم من هناك، لكثرتها في السوق، وكثرة عدد التجار، وعلى العكس من ذلك فان ذلك محصور في تاجر واحد، يتحكم بالسوق كما يشاء، وبالتالي فان اسواق القدس تعاني من الركود في هذه البضاعة بالذات - مواد البناء وخاصة الاسمنت.

ويتساءل المواطنون في مدينة القدس، على اي اساس قانوني، استندت بلدية القدس في منعها جميع التجار من استيراد مادة الاسمنت، وحصر ذلك في تاجر واحد، ان تفاضي السلطات عن مراقبة هذا الامر، دفع السوق السوداء الى الانتعاش. على حساب المواطنين وابتزازهم.

مخازن التجار تزدحم بالضائع

للتجار في هذه البلاد، حاسة غريبة، ينفردون بها عن تجار اي بلد اخر، فهم يراقبون اسعار العملات الاجنبية ساعة بساعة، وبناء على حساباتهم، يتقرر وجود مادة الاسمنت، تماما، كما يحصل بالسكر والطحين والارز...الخ، ولكل تاجر مخازن عديدة،تأتي الشاحنات محملة بمادة الاسمنت،تتحول راسا لهذه المخازن، ومن ثم يبدأ كمبيوتر التجار، بالعمل ليل نهار، وهو الذي يقرر ان كان لديه اسمنت ام لا، على الرغم من تكديسه في المخازن، كل ذلك يجري وسيظل كذلك، طالما ان الرقابة في - سابع نومه - ولا تدري اهي كذلك ام ان الكمبيوتر يحسم حصة الرقابة سلفا على الرغم من نومها او تظاهرها بالنوم، سؤال نظل نساله، ومن حقنا ان نساله، طالما ان الوضع كذلك، والتلاعب في ازدياد، والسوق السوداء في انتعاش مستمر.

من هنا يتضح ان جهات عديدة، تسهم في تقنين وعرقلة وصول مادة الاسمنت للمواطنين العرب لسبب او لاخر، وللاسف، ان عددا من التجار العرب يسهم بقدر ليس بقليل في هذا الدور.

على الطريق

اخر اخباره انه تراك [illegible] في صناعة الصدف، واخذ [illegible] خشب الزيتون. والتقينا بعد [illegible] تبادلنا حديثا وديا حارا، و[illegible] شعور بالفرحة عميق فقد [illegible]

اخذت الدماء تعود [illegible] وجهه، الذي انحفرت صورة [illegible] ذهني اصفر ذابل وشاحب، و[illegible] ملابسه تخفي تحتها لحما [illegible] عوضا عن عظام ناتئة [illegible] للعيان. الرجل ليس شبحا [illegible] كما يمكن ان يظهر، فهو لم [illegible] عتبة الثلاثين الا منذ وقت قريب.

في شغله الجديد، [illegible] وقتا اضافيا، ما دامت حال [illegible] تسمح بذلك، رغم عدم [illegible] الكامل. ويعلل ذلك بالقول [illegible] باليد حيلة، كما يقول المثل، [illegible] المرض، وتوقف الدخل، فقدان [illegible] العلاج، ومصاريف بيت يضم ثلاثة [illegible] اطفال، راكمت على ظهري ثلاثة [illegible] الديون... وما كان بالامكان [illegible] التخيل كيف يمكن ان يكون الحال [illegible] لو لم تشمر زوجتي ذراعها وتقوم [illegible] رغم مرضها ورعايتها لاطفالنا.

دخل مهنة الصدف وهو [illegible] يزال حدثا. وابتلع كميات كبيرة [illegible] غبار الصدف العالق في الهواء [illegible] واخذت النتائج، بمرور الزمن، تظهر [illegible] على صحته، وفي البداية لم يعر [illegible] هو، ولم يهتد الطب الى سر اعتلال [illegible] صحته المستمر... ولم يتقطع [illegible] العمل.. واستمر الغبار يتراكم [illegible] وبمراكم... وانهار تماما، فاضطر [illegible] لنزيل المستشفى لا يخرج منه حتى [illegible] يعود اليه... واخيرا اظهرت صور [illegible] الاشعة انسداد الشعيرات الدموية [illegible] بفعل تراكم الغبار فيها... وفكر [illegible] نصحه الاطباء بترك مهنة الصدف [illegible] .... وانتقل الى خشب الزيتون بعد [illegible] ان تعافى.

ولم يحن خطر الموت [illegible] المتربص به، ولا المصير البائس [illegible] الذي ينتظر عائلته، بقادر على [illegible] اختراق الشحم المتراكم على قلب [illegible] صاحب العمل، الانساني جداً، [illegible] ذلك، اليس مثيرا للعجب كل [illegible] الراسمالي لكل ما هو احمر، الدرجة [illegible] انه نفسه تعاف اي شراب احمر [illegible] وذلك على الرغم من ان دم العامل [illegible] احمر.... احمر... احمر....

ابو وديع

فلتتقلص السرقات في وكالة الغوث بدل تقليص الخدمات الضرورية للاجئين

من اسعد الاسعد

القدس - تفيد المصادر العليمة في وكالة الغوث الدولية، ان لجنة التحقيق الخاصة التي اوفدتها هيئة الامم المتحدة خصيصا من نيويورك، للتحقيق في ملابسات قضية الاختلاسات التي اكتشفت مؤخرا في مكاتب الرئاسة بالقدس، قد توصلت الى بعض الحقائق الاولية التي تبين ان اختلاسات كبيرة قد تمت على مدار السنوات الاخيرة، وبطرق واساليب مختلفة.

وكانت اللجنة المذكورة، قد اطلعت مكتب المدير المالي لوكالة الغوث الى حين الانتهاء من التحقيق كما اوقف احد الموظفين الكبار في مكتب الرئاسة بالقدس عن العمل لنفس الغاية.

وتفيد نفس المصادر المطلعة، ان قضية الاختلاس، تمت بشكل ذكي، اذ ان اتفاقا مع موظفين كبار في مستوى [illegible] مكتب الرئاسة موظفي البنوك الاسرائيلية في القدس، من بينهم مدير احد البنوك، على صرف الشيكات القادمة لمكتب الرئاسة من الدول المتبرعة، في السوق السوداء، وليس بواسطة البنوك، على ان يتقاسم جميع الاطراف المذكورة الفروقات بين سعر البنك وسعر السوق السوداء، وقد يتبادر للذهن ان الفرق بينهما ليس كثيراً، الا ان هذا الفرق البسيط، يصبح مبلغا وصل نتيجة التحقيقات الاولية الى اكثر من جهة، من جهة اخرى، فان الاختلاس يتم عن طريق تأخير تسليم هذه المبالغ لعدة ايام، يدفع البنك مقابلها نسبة معينة لصالح الموظفين المتفقين مع البنك.

وعلى الرغم من ان اللجنة المذكورة لم تنته من تحقيقاتها، ولم تنشر شيئا عن نتائج هذه التحقيقات، الا ان مصادر عليمة، اكدت ان اللجنة وضعت يدها على فضائح كبيرة في جهاز وكالة الغوث. وبالذات في القسم المالي، اكبر بكثير من قضية البنوك، وتهريبها من البنوك لتصرف في السوق السوداء، ومن جملة هذه الفضائح، ان عدد كبيرا من الاسماء المسجلة في قوائم الموظفين ليست موجودة فعلاً، اما ان اصحابها توفوا، او انهم قدموا استقالاتهم منذ سنوات، ولا تزال الوكالة تدفع لهذه الاسماء، وبالطبع فان عددا كبيرا منهم لا يستلم هذه الرواتب، وانما يقبضها موظفون في الوكالة ضمن اتفاقات جانبية معينة، بالاضافة لذلك، فإن عشرات الالف الدولارات اكتشفت انها تصرف باسم موظفين، مقابل فواتير

ماذا عن افلاس الوكالة

بعد سلسلة الفضائح، [illegible] خفي منها وما ظهر، تطالعنا وكالة الغوث، بانها ستتقلص من خدماتها للاجئين الفلسطينيين، وذلك في المرحلة الاعدادية، والشؤون الاجتماعية وقد علق احد المواطنين على ذلك قائلاً، بان الاجدر بالوكالة ان تعيد تقييم موظفيها من كبار الموظفين، وتحدد سياساتها وتدقق في حساباتها واين ذهبت تصرف، لا ان تعيد تقييم حساباتها مع الكيلوغرامات المعدودة، التي تصرفها لكل نفر من اللاجئين والتي تصرفها لكل نفر من اللاجئين المسجلين لديها على الرغم من انها لا تصرف الا لربع العدد الحقيقي للاجئين الفلسطينيين.

ونحن نقول ان على الوكالة ان تتقلص من الاختلاسات والممارسات الباهظة التي لا مبرر لها لبعض كبار الموظفين، فعلى سبيل المثال لا الحصر، هذا العدد الكبير من السيارات، الخصوصية دينارا اردنيا لعدد كبير من الموظفين، التي تصرف لهم، مقابل ضيافة الزوار [illegible]

ضرائب.... ضرائب!!!

يئن ظهر المواطن تحت الحمل الثقيل لمختلف صنوف والوان الضرائب، ورغم التصاعد المستمر للبطالة، والغلاء وما يعكسه ذلك من تدهور مستمر في الاوضاع المعيشية للمواطنين، الا ان السلطات تأبى الا ان تزيد هذه الاوضاع سواء على سوء حيث تمضي في فرض الوان جديدة وجديدة من الضرائب.

فقد تسلمت البلديات التعليمات للسنة المالية ١٩٧٨ والتي تنص على تطبيق الامر الصادر عن قيادة منطقة الضفة الغربية، بتاريخ ٣٠٣١ ،والمتعلق بضريبة الدخل، وينص الامر على زيادة قيمة الضريبة عن الدفعات التي تدفعها البلديات كاثمان للبضائع التي تشتريها وذلك من واحد في المئة الى اثنين في المئة. اما تلك الدفعات التي تدفع عن الخدمات والمقاولات فقد زيدت ضريبتها من واحد في المئة الى سبعة ونصف في المئة، وكل ذلك يتطبق على الدفعات التي لا تقل عن خمسمائة ليرة. هذا وتنص التعليمات على تطبيق هذا الامر [illegible]